مركز تطوير الإعلام
MDC
MEDIA DEVELOPMENT CENTER

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام- مركز تطوير الإعلام

العدالة و الوصول
الى الانترنت و المعلومات

حالة دراسية من فلسطين

صالح مشارقة

2018

العدالة والوصول
الى الانترنت والمعلومات

حالة دراسية من فلسطين

صالح مشارقة

سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام- مركز تطوير الإعلام

العدالة والوصول

الى الانترنت والمعلومات

حالة دراسية من فلسطين

صالح مشارقة

أنتجت هذه المقالة المتخصصة في وحدة الأبحاث والسياسات بمركز تطوير الإعلام- جامعة بيرزيت ، ضمن مشاركة المركز في مؤتمر لجنة اليونسكو الروسية ، تحت عنوان "Tangible And Intangible Impact of Information and Communication In The Digital Age" المنعقد في مدينة خانتي مانسيسك بتاريخ 3-8 حزيران 2018 ، والمقالة

ملكية حصرية للمركز والجامعة ، وحقوق نشرها واقتباسها تخضع للملكية الفكرية ، والآراء الواردة فيها لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز .

لجنة المضامين: نبال ثوابتة، عماد الأصفر، ناهد أبو طعيمة، بثينة السميري، سعيد أبو معلا.

مركز تطوير الإعلام- جامعة بيرزيت: (mdc.birzeit.edu)

هاتف: 2982175، فاكس: 2982180

منسق وحدة الأبحاث والسياسات: صالح مشارقة

التدقيق اللغوي: خالد سليم

آب 2018

مقدمة

تناقش هذه الورقة الحقوق الرقمية للأفراد والمجموعات ، في الوصول إلى شبكة الإنترنت والحصول على المعلومات ، في مجتمع يمكن تسميته في الجغرافيا السياسية بمجتمع اللادولة ، وهو ما ينطبق على فلسطين الآن ، كونها حالة فريدة من حالة الدولة تحت الاحتلال . وتفحص الورقة القيود التي تفرضها إسرائيل على وصول الأفراد والمجموعات إلى الإنترنت وحصولهم على المعلومات ، بهدف التفتيش عما يمكن تسميتها سياسات استعمارية **تحدّ من الوصول إلى المعلومات** ، وبالتالي توضيح أدوات وتوجهات هذه السياسات .

كما تفحص الورقة الحقوق الرقمية في ظل السلطة الفلسطينية– **دولة تحت الاحتلال** ، التي تقوم بدور المنظم التابع للإنترنت والمعلومات ، وتتخبط في إصدار قوانين جديدة تقيد الحقوق الرقمية والوصول إلى المعلومات بدواعي بناء مؤسسات الدولة العتيدة ، بالاستفادة من قوانين إقليمية تقيد الحقوق الرقمية .

1 . إنترنت ومعلومات تحت الاحتلال– مجتمع اللادولة

سيطرت إسرائيل على الاتصالات الهاتفية منذ عام 1967 ، عندما احتلت بقية فلسطين ، واستمرت السيطرة حتى عام 1995 عندما انعقد اتفاق اوسلو للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، الذي اعطى إسرائيل صلاحيات منح الترددات . وفي عام 1997 ، اعطت إسرائيل الجانب الفلسطيني صلاحية ادارة الاتصالات ، وتمت خصخصة الاتصالات الفلسطينية عبر شركة احتكرت الخدمة بعقد مع السلطة الفلسطينية . وفي عام 1999 اعطت إسرائيل الشركة الفلسطينية موجات لإطلاق الشبكة الخلوية الفلسطينية الاولى "جوال" . وفي 2007 أطلق المشغل الخلوي الثاني في فلسطين– شركة "وطنية موبايل" ، وحصل على الترددات من إسرائيل بعد عامين من انطلاقه أي في العام 2009 . وفي عام 2015 ، وقعت إسرائيل مع فلسطين اتفاقية لإدخال الجيل الثالث من الإنترنت الذي تأخر وصوله للفلسطينيين بفارق 14 سنة عن الإسرائيليين الذين تنعموا بهذه الخدمة عام 2004 . حيث أعطت إسرائيل ترددات الجيل الثالث للفلسطينيين فعليا عام 2018 . (Nur Arafeh, Sam (Bahour, Wassim F. Abdullah 2015

ويرجع تأخر النمو الطبيعي للإنترنت ومعلومات الشبكة في فلسطين إلى اتفاقية أوسلو التي احتكرت إسرائيل من خلالها التحكم في التردد الطيفي كحق لها في اقليم تفرض سيادتها فيه ، رغم انه ثروة طبيعية للسكان الطبيعيين في الاقليم المحتل ، وصارت السلطة الفلسطينية بموجب **اتفاقية أوسلو** مقيدة في منح هذه الخدمات بالشروط التي تسمح بها إسرائيل . (الاطرش 2017)

وما يهمنا من الاتصالات والإنترنت هنا وصول الفرد الفلسطيني إلى المعلومات على الشبكة ، التي تبين أنه حصل عليها بعد سلسلة من عمليات التأخير الإسرائيلي والتعرفة والتقييد من الجانب الفلسطيني والشركات . وبالتالي كانت فرصته في

الوصول إلى المعلومات والاستفادة منها في كل جوانب حياته في التعليم والتشغيل والاستثمار أقل من نظيره في إسرائيل او في أي دول اخرى دخلت إلى عالم شبكات الإنترنت .

2 . صراع أدبيات في تعريف الحقوق الرقمية في شبكة المعلومات

يشهد تعدد تعريفات الحقوق الرقمية صراعا بين أكثر من جهة لتجنيد المفهوم لصالح جهة دون غيرها ، ففي حين يرى المنتدى الاقتصادي العالمي انها حقوق إنسان في عصر الإنترنت وتختص في حماية الخصوصية وحرية التعبير ، وانها امتداد لمبادئ الاعلان لحقوق الانسان ، وطبقا لذلك ، فإن منع وصول الناس إلى الإنترنت او قطعه عنهم يمثل انتهاكا للقانون الدولي الانساني ، ورغم ان هذا التعريف صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الذي تظهر في إدارته إرادة الدول الصناعية الكبرى ، فإن تصريحا صدر عن رئيس وزراء بريطاني سابق هو ديفيد كاميرون جاء فيه ان الوصول إلى الإنترنت لم يعد كمالية بل صار حقّاً . (Hutt 2015)

وعلى عكس التعريف السابق ، تقدم موسوعة التكنولوجيا (تكنوبيديا) تعريفا مغايرا يتعلق بالعلاقة بين ملكية الانتاجات الرقمية وتصريحات دخول المستخدمين لها ، اضافة إلى ذلك ، ترى الموسوعة التكنولوجية ان الامر ايضا يتعلق بإدارة وضبط المعلومات في العصر الرقمي Digital Rights Management (DRM) . وتعمل في ظل هذا التعريف منظمات عالمية ومحلية غير ربحية لحماية حقوق المستخدمين ، وحرية الوصول إلى التطبيقات المفتوحة ، والحق في المصادر المفتوحة Open Rights Groups ، وكل ذلك ضمن عمل على مجموعة من المعايير مثل الامن الرقمي ، الرقابة على الإنترنت ، معلومات الخصوصية للأفراد ، التصويت الإلكتروني وحرية الوصول إلى المعلومات . (www.techopedia.com n.d.) .

وفي كلا التعريفين ، يظهر ان اطراف العلاقة في مفهوم الحقوق الرقمية ينحصرون في ان المتحكمين هم "1 . دول قائمة ، 2 . مجتمعات تابعة لدول ، 3 . سوق شركات غير سياسي" ، ولكن في هذه الورقة سيظهر ان اضافة صغيرة قد يمكن افهمتها في اطراف الحقوق الرقمية ، هذا الاضافة تتعلق بالحالة الفلسطينية كون ان المستخدمين هنا هم مجتمع افراد في حالة اللادولة ، وان الدولة المتحكمة بالحقوق الرقمية هنا هي دولة قيد التأسيس وفي حالة تجريبية من اطلاق القوانين حول الإنترنت ، إضافة إلى أن سوق شركات الاتصالات هنا مسيس تماما بصبغة ان المتحكم فيه هو الاحتلال الإسرائيلي بكل حمولاته الامنية والاستعمارية .

ولكن خارج التعريفين الوظيفيين السابقين ، ظهرت توجهات عالمية دعت إلى اعتبار الإنترنت حقّاً من حقوق الانسان ، فقد وضع مجلس حقوق الانسان في تموز/ يوليو 2016 قرارا غير ملزم للدول الاعضاء في المجلس وفي الامم المتحدة يشير إلى ان الإنترنت حق من حقوق الانسان يمنع **تعطيل** وصول الناس اليه ، ويمنع حجبه او التشويش عليه ، واعتبر القرار ضروريا لتحقيق اهداف خطة التنمية المستدامة عام 2030 ، ونوه القرار ايضا إلى اهمية دخول المجتمع المدني في العالم لتحصيل هذا الحق على اعتبار انه حق من حقوق الانسان (www.article19.org 2016) .

وفي ايلول/ سبتمبر 2010 ، نشرت هيئة الإذاعة البريطانية نتائج استطلاع اجري في 26 دولة على قرابة 28 الف شخص اظهر ان اربعة من اصل خمسة اشخاص ممن يستخدمون او لا يستخدمون الإنترنت مع ان يصبح الوصول إلى معلومات الشبكة حقا من حقوق الانسان (http://www.bbc.co.uk 2010) .

لقد أوردنا هذه الادبيات كغلاف حقوقي لما سيرد لاحقا في تحليل مرحلة صعبة تتعلق بقيام دولة إسرائيل بمنع دخول الجيل الثالث من الاتصالات(3G) للفلسطينيين ، ما اسهم في عدم وصولهم للمعلومات والإنترنت عبر الأجهزة الخليوية لمدة 14 عاما بين سنة دخول هذه الخدمة إلى إسرائيل عام 2004 إلى عام 2018 عندما منحت إسرائيل شركتين فلسطينيتين ترددات استخدام الجيل الثالث ، وسنعدد **الخسائر** التي لحقت بالفلسطينيين جراء هذا القرار ، ويأتي هذا النقاش امتداداً لحق الوصول كما هو في المفهوم العالم لمصطلح : Right To Internet Access .

وفي سياق موازٍ ، سنناقش أيضا حالة السلطة الوطنية الفلسطينية كدولة تحت التأسيس ، تحاول تنظيم الحق في الوصول إلى الإنترنت معتمدة على فلسفة وتجربة قوانين عربية وعالمية تحد من حرية الرأي والتعبير وتتخالف مع معايير كثيرة تتضمنها حرية التعبير على الإنترنت .

3 .جدار إسرائيلي في الإنترنت

اشتغلت إسرائيل على ما تسميه مريم سليمان (Sleiman 2018) حواجز افتراضية بنتها في الإنترنت ، حدت هذه الحواجز من الحقوق الرقمية للفلسطينيين ، ويحلو لكثير من الباحثين المعلقين على الصراع العربي الإسرائيلي اجتراح مصطلحات تعبر عن سياسات استعمارية غير ظاهرة وانما باطنية للسيطرة على الفلسطينيين ، من هذه المفاهيم كان ان الحواجز العسكرية كان ما يظهر لها من اهداف هو الفحص الامني ولكن في الباطن كان العقل الإسرائيلي يسعى إلى تأخير الزمن الفلسطيني ، عبر تعطيل مرور الفلسطيني ليس على ارض الواقع بين مدينة ومدينة فقط ، بل في الزمن ايضا ، بين زمن وآخر ، وبالتالي تبطيء عملياته وانتاجه والتشويش عليه عبر تعطيل عامل الزمن ، وبالتالي التأثير على باقي العوامل ، وهنا يبدو الامر كما تصفه سليمان ملائما لما قد نسميه تأخير وصول الفلسطينيين إلى الإنترنت لم يكن الهدف منه الامن فقط لدى عقل السيطرة الإسرائيلي ، وانما اهداف اخرى تتعلق بمنع دخول الفلسطينيين **لشبكة المعلومات العالمية** ، وتعطيل وتأخير وصولهم للمعلومات ومنعهم من تحديث الخدمات التي يمكن تطويرها عبر الإنترنت مثل التعليم والصحة والاقتصاد والتجارة .

تسجل إسرائيل سنويا انتهاكات جسيمة في حرية الرأي والتعبير على الإنترنت ، فحسب تقرير المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي- حملة فقد اعتقلت إسرائيل اكثر من 300 ناشط فلسطيني خلال العام 2017 على خلفية نشاطهم على وسائل التواصل الاجتماعي ، من خلال مراقبة المضامين على فيسبوك وتوتير ، ومن خلال إنشاء وحدات أمن رقمي وشرطة تنبئية تحلل ما يكتبه الفلسطينيون على الإنترنت وتحدد مشبوهين قد ترى فيهم اشخاصا محتملين لتنفيذ هجمات على إسرائيل . (حملة 2018)

ويعد تأخير الجيل الثالث أيضا انتهاكاً أعلى من مراقبة المضامين حيث إنه يخرج الفلسطينيين من منظومة الحقوق الرقمية بالكامل ، وتمنعهم من حيز إلكتروني صار متاحا في كل دول العام الا في فلسطين لأكثر من 14 عاما . ففي وقت ادخلت إسرائيل الجيل الثالث لمواطنيها عام 2004 منعته عن 576 .559 .4 فلسطينياً في الضفة وغزة . وعدد السكان هنا حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . (الاحصاء 2017)

وكثيرا ما تتغنى إسرائيل في خطابها الرسمي بانها واحة الديمقراطية في الشرق الاوسط وتهاجم خصومها في المنطقة العربية وايران وتركيا عندما تقوم بعض هذه الحكومات بقطع الإنترنت لأيام او اسابيع عن الشعوب لمواجهة الثورات الشعبية ، كتلك التي حدثت في الربيع العربي ، وتتناسى انها تمنع جيلا كاملا من الاتصالات والمعلومات عن الفلسطينيين لأكثر من عقد من الزمن .

ولم تكتف إسرائيل بمراقبة المضامين الالكترونية للنشطاء الفلسطينيين ، بل اتفقت مع شركة فيسبوك على منع وحذف محتويات ومضامين قد تحرض على إسرائيل من قبل نشطاء فلسطينيين (Bethan McKernan and agencies 2016) ، وهو اتفاق غريب من نوعه في العالم عندما تقوم دولة بالتدخل لدى شركة واسعة الانتشار لتضبط وتنظم وتمنع مضامين إلكترتونية تحت مسميات "محاربة التحريض وخطاب الكراهية" . في وقت تقوم هذه الدولة الطرف بالاتفاق باحتلال اراضي دولة اخرى والسيطرة على خمسة ملايين مواطن داخلها وتوزيعهم على ثلاث كتل سكانية منفصلة .

وتظهر معلومات سنوات دخول خدمات الجيل الثالث لعدد من الدول المحيطة بالفلسطينيين في منطقة الشرق الاوسط أن إسرائيل ادخلت الجيلين الثالث والرابع في سنوات مبكرة مثلها مثل بعض دول الإقليم الغنية ، لكنها في المقابل أخرت وصول الخدمة إلى الفلسطينيين 14 عاما ، وهو ما يشير إلى ظلم واضح اخرج قرابة خمسة ملايين ونصف المليون فلسطيني من الحق في الوصول إلى الإنترنت والمعلومات ، وحتى عندما منح الفلسطينيين هذا الحق عام 2018 ، فان المنح تم للضفة الغربية وما زال قرابة مليونيْ فلسطيني في غزة محرومون من هذه الخدمة .

وهذا جدول يظهر سنوات دخول خدمات اجيال انظمة استخدام اتصالات الهاتف المحمول لدول الشرق الاوسط . (.wikipedia n.d)

Middle East [edit]

Operator	Country	2100 MHz Band 1	900 MHz Band 8	Launch date UMTS ≤ 7.2 Mbit/s	Launch date HSPA+ ≤ 21.6 Mbit/s	Launch date DC-HSPA ≤ 42.2 Mbit/s	Notes

Operator	Country	Frequency (MHz)	Band	Launch date	Notes
Batelco	Bahrain	2100	1	Dec 2007 / Apr 2010 / Jun 2012	DC-HSDPA [540][541][542]
VIVA	Bahrain	2100	1	Mar 2010 / May 2011	DC-HSDPA [543][544]
Zain	Bahrain	2100	1	Dec 2003	[545]
Golan Telecom	Israel	2100	1	May 2012	[547]
Hot Mobile	Israel	2100	1	May 2012	[547]
Orange	Jordan	2100	1	Mar 2010	HSPA+ [551][552]
Umniah	Jordan	2100	1	Jun 2012	DC-HSDPA [553]
Zain	Jordan	2100	1	Mar 2011	HSPA+ [554]
Viva	Kuwait	2100	1	Jan 2009 / Dec 2010 / Jul 2011	DC-HSDPA[555][556][557]
Wataniya Telecom	Kuwait	2100	1	Feb 2006	[558]
Alfa	Lebanon	2100	1	Oct 2011	HSPA+ [559]
touch	Lebanon	2100	1	Nov 2011	HSPA+ [560]
Oman Mobile	Oman	2100	1	Jan 2009	[563]
Ooredoo	Qatar	2100	1	Jul 2006 / Aug 2010	HSPA+ [564] Formerly named Qtel.[565][566]
Vodafone	Qatar	2100	1	Mar 2009	[567]
Mobily	Saudi Arabia	2100	1	Jun 2006 / Jan 2010	HSPA+ [568][569]
STC	Saudi Arabia	2100	1	Jun 2006 / Jan 2011	DC-HSDPA [570][571]
Vodafone Turkey	Turkey	2100	1	Jul 2009	DC- HSDPA
Turkcell	Turkey	2100	1	Jul 2009 / Dec 2010 / Jan 2015	DC-HSDPA / 3C-HSDPA [572][573][574]
du	United Arab Emirates	2100	1	Feb 2007 / Sep 2010	DC-HSDPA [575][576]
Etisalat	United Arab Emirates	2100	1	Jan 2004 / Jan 2010	DC-HSDPA [577][578][579]
Cellcom	Israel	850 / 2100	5 / 1	Aug 2004	[546]
Pelephone	Israel	850 / 2100	5 / 1	Feb 2009	HSPA [550]
Orange	Israel	900 / 2100	8 / 1	Dec 2004 / Dec 2012	HSPA+ [548][549]
Nawras	Oman	900 / 2100	8 / 1	Dec 2007 / May 2014	[561][562]
Türk Telekom	Turkey	900 / 2100	8 / 1	Jul 2009	DC-HSDPA[572]

وأدى حرمان الفلسطيني من خدمات الجيل الثالث إلى بقائه ضمن سرعات إنترنت اجهزة الحواسيب الثابتة ، بينما حصل الإسرائيلي خلال الـ 14 عاما على سرعات غير مسبوقة على الهاتف المحمول .

خسائر استثمارية

ويقول خبراء ادارة المشاريع والخدمات في شركة جوال للهاتف الخلوي الفلسطيني (السيد 2018) ان خسائـــــــــــــــــر الفلسطينيين جراء هذا التأخير كانت بالنسبة لشركتهم كبيرة ومنها انهم بدأوا بشراء معدات للجيل الثالث ، وتم حجزها لسنوات في الموانئ الإسرائيلية ، ولم يكن ممكنا اعادتها إلى مصادرها ولا حتى اخذها إلى مناطق عمل الشركة ، واكثر من ذلك ، تم دفع ايجار ارضية لها في مخازن الميناء الإسرائيلي لسنوات طويلة ، اضافة إلى قيام الشركات لسنوات كثيرة بالصرف على تجهيزات بشرية وادارية ولوجستية لهذا الجيل ، ولكن تواصل المنع ادى إلى خسارة في كل هذه التحضيرات .

ثم ان تأخير دخول الخدمة للفلسطينيين **ليس** الخسارة الوحيدة ، بل **ان** الشركات الفلسطينية وبعد أن منحت الترددات واجهت واقعا تنافسيا صعبا مع الشركات الإسرائيلية الخمسة (غولان ، هوت موبايل ، سيلكوم ، اورانج ، وبيلفون) التي استغلت هذه التأخير لتجهز نفسها كي تتقاسم بيع الخدمة بأسعار منافسة مع الشركتين الفلسطينيتين جوال والوطنية ، وبمجرد اطلاق الخدمة في كانون الثاني 2018 قامت الشركات الإسرائيلية بإطلاق عروض تنافسية شديدة لدى زبائنها ممن يعيشون في اراضي السلطة الفلسطينية ، علما ان هذه الشركات عملت لمدة 14 عاما بلا هوادة في هذه السوق وعادت بالأرباح على نفسها وعلى الاقتصاد الإسرائيلي . وهو ما يسميه الفلسطينيون جرائم اقتصادية ودخولاً غير قانوني وغير شرعي على السوق الفلسطينية ، وتقوم الشركات الإسرائيلية بهذه العلميات التي توصف بالقرصنة علما انها تحوز على مجموع ترددات اضعاف ما تحوزه الشركتان الفلسطينيتان . (الصالح ، رئيس قسم التدريب والتطوير في شركة جوال 2018)

ومن الصعوبات التي تواجهها الشركات الفلسطينية أيضا ان الترددات التي أعطيت لها هي الأضعف وهو ما يكلفها بنية تحتية إضافية تتطلب بناء أبراج بث وتقوية كثيرة لتوصيل الارسال ، في حين ان الترددات التي أعطيت للجيش او الشركات الإسرائيلية لا تحتاج سوى لأبراج قليلة للإرسال والاستقبال .

وقد أصدر البنك الدولي تقريراً عام 2016 درس فيه الخسائر التي لحقت بقطاع الاتصالات الفلسطيني في اخر ثلاثة اعوام . وأظهر التقرير ان السياسات الإسرائيلية في منع الجيل الثالث ، ادت إلى خسائر في قطاع الهواتف المحمولة تقدر بأكثر من مليار دولار ، وان السلطة الفلسطينية ايضا خسرت 183 مليون دولار كان بالإمكان أن تجبيها كضرائب من الاستخدامات المحتملة للاتصالات الخليوية . (www.worldbank.org 2016)

وتحدث التقرير الذي حمل عنوان "الفرصة المفقودة للتنمية الاقتصادية" ، عن عمل شركات الاتصالات الإسرائيلية دون ترخيص في السوق الفلسطينية ، وحيازة هذه الشركات 20% من سوق الاتصالات في الارض المحتلة التي تديرها السلطة الفلسطينية .

ما الخدمات التي خسرها الفلسطينيون من تأخير الجيل الثالث؟

لو أجرينا مراجعة سريعة حول امكانات الجيل الثالث كي يكون في صلب الخدمات ، فيمكن تذكر انه من دون هذا الجيل لا تستطيع الشركات الفلسطينية بناء GPS للمواصلات ، كما ان ادارة المواصلات ستحرم من تطبيقات وصول المواطنين لشركات وسيارات النقل كما يحدث في أنظمة حجز سيارات الاجرة عبر الإنترنت ، وسيتسبب ذلك في ضعف ادارة ووصول سيارات الاسعاف وسيارات الدفاع المدني او الشرطة الفلسطينية إلى مواقع الاحداث وسيكون الزمن الذي تستغرقه للحضور مضاعفا عن النظراء الإسرائيليين بسبب عدم وجود تقنية استدلال سريعة على مكان الحوادث ، وفي المجال الصحفي ايضا تحرم وسائل الاعلام في ظل غياب3G من البث السريع والمباشر دون الحاجة إلى ربط عبر سيارات البث ، وكذلك الامر بالنسبة للنشطاء الاجتماعيين الذين قد يحتاجون إلى بث تظاهرات او فعاليات من الميدان بشكل مباشر دون العودة إلى الحواسيب الثابتة او الخوادم المنزلية لإرسال الأحداث .

وفي التعليم ، عاش المتصل الإسرائيلي حالة من الاتصال بالإنترنت لأغراض التعلم والبحث والتحصيل المعرفي على مدار الساعة ومن أي مكان من المدرسة أو من الجامعة أو من المنتزه من او من أي مكان ، بينما ظل الطالب او المعلم او الباحث الفلسطيني محصورا في الاتصال بالإنترنت الثابت . كما ان عمليات انتاج المعرفة التعلمية تكون اسهل بما لا يقارن مع الجيل الثالث ، فبامكان أي محاضر ان يبث محاضرة لطلابه او لجمهور ما وهو يسافر من مكان إلى اخر ، وبإمكانه ان يتوفر في لقاء مباشر عن بعد ليرد على اسئلة او ليشرح ويوضح ويقيم ويدرب على الهواء مباشرة . (الصالح ، رئيس قسم التدريب والتطوير في شركة جوال 2018)

وخسر الفلسطينيون ايضا جراء عدم وصول الجيل الثالث اشكالاً كثيرة من التجارة الإلكترونية والتوصيلات المنزلية ، واشكالاً كثيرة من التعلم عن بعد والتعلمonline ، واستفادة الطلاب من الإنترنت للوصول إلى المعلومات في أي زمن ومن أي مكان ، وعدم القدرة على اطلاق نظامGPS ، او إدارة حوار إلكتروني بين المواطنين والبلديات او الهيئات الحكومية التي تقدم الخدمات اليومية ، او تمتع المواطنين والشركات بعمليات الدفع المالي الالكتروني في المتاجر او المناطق السياحية والمرافق العامة والبنى التحتية ، إضافة إلى خسارة أيضا في التسويق الحديث من خلال DataMinding ، وإمكانية ان يكون لكل مواطن بروفايل طبي عام يتم الاستفادة من ارشيفه في أي وقت وفي أي مكان (الصالح ، رئيس قسم التدريب والتطوير في شركة جوال 2018)

جدير بالذكر هنا ان من يلاحظ التقارير الفلسطينية بخصوص الخسائر من الاحتلال ، لا يجد الكثير من الادبيات المتعلقة بموضوع المنع من الوصول إلى خدمات الجيل الثالث ، وذلك مرده إلى ان البيئة البحثية والحقوقية كثيرا ما تحسست من الخوض في الموضوع لاتصاله بسوق ربحي كبير وخدمات وسلع رأسمالية تعود لشركات في القطاع الخاص هي كثيرا ما تكون محطة نقد من قبل الجمهور بناء على اسعار الخدمات وجودتها ، اضافة إلى ان بيئة الابحاث الفلسطينية كثيرا ما تكون ماركسية وانسانية وتحررية وتتجنب الخوض في التوجهات الرأسمالية للقطاع الخاص . وهذا مرده ايضا إلى ضعف الثقافة البحثية في كون الطيف الترددي ثروة وطنية مثلها مثل الارض والمياه والطاقة وباقي الثروات ، اضافة إلى ان المستثمرين ورجال الاعمال والشركات لا يفضلون الخوض في بحوث ذات صبغة محاربة ويكتفون بما قد يمنح لهم من فرص استثمارية وربحية .

الاستفادة الأمنية الإسرائيلية أولاً

استفادت إسرائيل من هذه السياسات الاستعمارية في الاتصالات ، فهي قسمت استخدام الترددات كالتالي :

1 . اعلى الترددات وأوسعها أعطيت للجيش الإسرائيلي الذي وضع لها بنية تحتية هي الأقوى جغرافيا .

2 . الترددات الأقل أهمية من ترددات الجيش أعطيت للشركات الإسرائيلية الخمس لسنوات طويلة من التأسيس والاستفادة والربح والاستفادة طويلة الأمد .

3 . الترددات الأضعف أعطيت للشركتين الفلسطينيتين بعد ان دخل العالم نظام خدمة الجيل الرابع والجيل الخامس وصار الجيل الثالث من الماضي .

وفي سياساتها الاستعمارية ، تتشدد إسرائيل في احتياجاتها الامنية ، وهي الذريعة الأكثر تداولا في إسرائيل عندما تتم مساءلتها حول مواضيع تخص الفلسطينيين ، ولكن يبدو ان هذه الذريعة تستخدم ككلام للاستهلاك دون ان يعرف الناس ما وراء هذه الذريعة ، فعسكريا ، من يملك تقنية اتصال أقوى يحسم بشكل أقوى ، وبالتالي يظهر قطاع الاتصالات هنا كذراع عسكري لإسرائيل التي لن تكون متسامحة في منح الفلسطينيين أي نوع للاستفادة منه .

القيود التي فرضتها إسرائيل على الاتصالات الفلسطينية

حسب تقرير لوزارة الاتصالات الفلسطينية ، فإن القيود الإسرائيلية على الاتصالات الفلسطينية منعتها من أن تكون مساهمتها في الدخل القومي الفلسطيني اكثر من ٢٪ . وحرمت آلاف القوى العاملة الفلسطينية من فرص عمل كان بالإمكان توفيرها من خلال قطاع الاتصالات ، وزادت هذه القيود من الفجوة التكنولوجية بين الفلسطينيين والعرب والعالم والمطلوبة لإحداث مناخات تنموية واستثمارية قوية ، ومنعت الفلسطينيين من التمتع بخدمات إنترنت قليلة التكلفة مقارنة بأنظمة الاتصالات القديمة ، وحرمت السلطة الفلسطينية –الدولة تحت التأسيس– من الاستفادة الاقتصادية من عائدات قطاع الاتصالات ، وأدت إلى حرمان الجانب الفلسطيني من مقاضاة الشركات الإسرائيلية التي عملت في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة دون ان تدفع أي ضريبة للفلسطينيين بل كانت تربح قرابة ١٥٠ مليون دولار سنويا تعود بها لنفسها ولدورة الاقتصاد الإسرائيلي . كما ان المنع الإسرائيلي حال دون أن يصل الفلسطينيون لحلول رقمية في قطاعات التعليم والرعاية الصحية والمناخ الاستثماري ، وحد من أن يكون الإنترنت ضمن البنية التحتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ، ومن وصول الفلسطينيين إلى الحوكمة الالكترونية ، ومنع التواصل بين خمسة ملايين فلسطيني ظلوا في الأرض المحتلة مع خمسة ملايين لاجئين في الشتات . (Palestine 2012)

4 .تنظيم قانوني مقيد للإنترنت في دولة تحت التأسيس

أعدت اتفاقية اوسلو عام 1994 الفلسطينيين للهبوط من رحلة الثورة والصعود في رحلة الدولة ، لكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن ، فاضطر عرفات لإطلاق انتفاضة ثانية في 1999 بعد تنكر إسرائيل للاتفاقيات في اقامة الدولة الفلسطينية . انتهت هذه الانتفاضة عام 2005 باستشهاد عرفات ، وخلفه على القيادة محمود عباس الذي اطلق دورة جديدة في الحياة السياسية الفلسطينية تفنن كثيرون في وصفها بمرحلة "بناء مؤسسات الدولة" على مقاييس مسطرة عالمية قادمة من البنك الدولي والمنظمات الدولية وحكومات العالم في محاولة لتحصيل شهادة عالمية بان الفلسطينيين يستحقون دولة .

وفي هذه المرحلة وضعت قوانين كثيرة لتنظيم قطاعات "الدولة تحت التأسيس" ومن عام 2007 حتى الآن تجتهد الحكومة الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني في سن قوانين كان من بينها ان عمل المجتمع المدني على مسودة حق الحصول على المعلومات منذ العام 2005 إلى الان وفشل في اقناع السلطة بالمصادقة على هذا القانون ، رغم الرغبة العارمة من المجتمع المدني والصحفيين والاكاديميا بالمصادقة على هذا القانون .

وفي المقابل صادقت الحكومة الفلسطينية على قانون الجرائم الالكترونية في 24 حزيران 2017 مرتكبة مخالفات كبيرة لحرية الرأي والتعبير في استخدام الناس للإنترنت ، ما أثار الرأي العام ، واحتجت منظمات المجتمع المدني ونقابة الصحفيين عليه ، واضطر الرئيس الفلسطيني لسحبه بعد ان نشر في الجريدة الرسمية ، ثم اعيد اصدار القانون (قرار بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ م بشأن الجرائم الالكترونية ٢٠١٨) بتاريخ 3/5/2018 ، بعد انتقادات كثيرة من المجتمع المدني والصحفيين والنشطاء الاجتماعيين .

وفي القانون المذكور ، أضاف المشرع الفلسطيني سلة من البنود التي تحمي المجتمع من جرائم الكترونية قد تطال الأطفال او النساء او العائلة أو المؤسسات ، ونعدد من هذه الجرائم إعاقة الوصول إلى الإنترنت او تعطيله ببرمجيات او خلاف ذلك ، أو التنصت أو اختراق الحسابات أو تزوير الشهادات أو اثارة النعرات وخطاب الكراهية بين الأديان والاعراق ، أو التشجيع على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية ، او التدخل في شؤون الحياة الخاصة للفرد او اسرته او مراسلاته وكذلك الامر بالنسبة للأسر ، او سرقة الاموال وتهديد اخرين وابتزازهم ، او الاتجار بالبشر والأعضاء او المخدرات او المقامرة ، او تمويل الإرهاب عن طريق الشبكة ، او انتهاك حقوق الملكية الفكرية والأدبية والصناعية .

وفي مقابل هذه البنود التي يحتاجها المجتمع ، تم وضع بنود حدت من حرية التعبير ، وابقت على مواد قد تخترق الخصوصية وتطيح بالمعايير الدولية لها .

وخلال الفترة من تموز 2017 إلى ايار 2018 تم حبس عدد من الصحفيين بسبب آراء نشروها على مواقع التواصل الاجتماعي . وبناء على المسودة الاولى للقانون ، وقعت انتكاسات في حرية الرأي والتعبير كان منها اعتقال تسعة صحفيين في الضفة وغزة على خلفية قضايا رأي وتعبير . ورصد تقرير مركز مدى السنوي عددا من الانتهاكات بحق الصحفيين والنشطاء في الضفة الغربية وصلت إلى 29 حالة حجب مواقع الكترونية ، و28 حالة استدعاء وتحقيق و24 حالة اعتقال . في حين سجلت 35 حالة اعتقال لصحفيين في غزة على خلفية حرية الرأي والتعبير . (مدى 2017)

(الانتهاكات ضد الحريات الاعلامية في فلسطين عام 2017 حسب الجهة التي ارتكبتها)

الجهة	الاحتلال الاسرائيلي	جهات فلسطينية- الضفة	جهات فلسطينية- غزة	المجموع
العدد	376	119	35	530

مؤسسة الحق وهي منظمة حقوقية فلسطينية نشرت انتقادات للقانون (الـــحق، www.alhaq.org 2018) واعترضت على تفرد السلطة الفلسطينية في اعتماد النسخة الأخيرة ، وقالت ان اللجنة التي تشكلت من الحكومة والمجتمع المدني لإعادة بناء مواد القانون كان تضم عددا من ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية اكثر من المجتمع المدني ، وبالتالي كان التصويت على الصياغات لصالح الحكومة .

وانتقدت المؤسسة ايضا مادة في القانون تسمح للنائب العام او مساعديه بالاستفراد في جمع بيانات المرور وبيانات المحتوى الإلكتروني المنظور في القضايا قيد التحقيق ، مطالبة بإدخال اسم المحكمة المختصة إلى جانب النائب العام في هذه الصلاحية .

كما تنتقد المنظمة الحقوقية بندا في القانون يجيز للنائب العام التحرك لحجب المواقع الالكترونية في غضون اربع وعشرين ساعة من استلام الملفات من الجهات الأمنية ، و٢٤ ساعة أخرى يطلب فيها قرار المحكمة المختصة لبدء حجب الموقع الالكتروني او احد الروابط داخله . وتنتقد الحق أيضا تخصيص عمليات تفتيش الأشخاص والاماكن ووسائل تكنولوجيا المعلومات وضبط البيانات والأدوات والتحفظ عليها للنيابة العامة فقط وانما المطلوب ادخال محكمة اختصاص للموضوع ، وحل الشخص المعنوي (قد يكون مؤسسة إعلامية او شركة) الذي ارتكب جريمة لمدة خمس سنوات وهو ما يعني حرمان العاملين في المؤسسة المقصودة من حقوقهم الاقتصادية (الحق، www,alhaq.org 2018) .

وحتى مع المسودة الاخيرة من القانون ، التي اعتمدت رسميا ، فقد انتقدت المؤسسة مواد في القانون ، تتيح اقتحام الخصوصية ، ونبهت إلى وجود مادة في القانون تسمح للنائب العام او مساعديه بالاستفراد في جمع بيانات المرور وبيانات المحتوى الإلكتروني المنظور في القضايا قيد التحقيق وانما ادخال اسم المحكمة المختصة إلى جانب النائب العام في هذه الصلاحية .

خلاصة

تشير الحالة الدراسية من فلسطين إلى ان ثمة عاملاً غير محسوب في التعريف العالمي للحقوق الرقمية ، يتعلق بوجود الاستعمار ، وسياساته التي لا تقوم بقطع الاتصال بالمعلومات كما هو متعارف عليه كانتهاك للحقوق الرقمية ، بل تمنع دخول اجيال جديدة من الإنترنت تحمل اطوارا حديثة من الوصول إلى المعلومات . وهذا يتطلب تكبير تعريف مفهوم الحقوق الرقمية لتشمل الحق في الدخول إلى الاجيال الجديدة من الإنترنت ، بحيث لا تتحكم الدولة (استعمارية او غير استعمارية) بهذا الدخول .

وبالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية والتطويرية التي قد يحسبها أي تقرير دولي محايد ونزيه ، فثمة خسائر اخرى تمتد إلى ظهور تمييز عنصري الكتروني ، ينتج عن السياسات الاستعمارية في ادارة الاتصالات والمعلومات والإنترنت ، فالحالة الفلسطينية تشير إلى ان مقدار ما حصل عليه الفرد الإسرائيلي من إنترنت وعمليات وصول إلى المعلومات تشكل اضعافاً مضاعفة عما حصل عليه الفرد الفلسطيني .

وتبدو الفكرة في الفقرة السالفة صعبة الاحتساب ، ولكن اثناء إعداد هذه الورقة ، لمس الباحث من خلال الحديث مع مهندسي الاتصالات انه ورغم صعوبة الفكرة ، الا ان هناك امكانية لوضع اساس رقمي لمعادلة رياضية يمكن احتساب حصة الفرد من الإنترنت واجراء المقارنات عليها كي نتحرى تحقق العدالة والمساواة والحق في الوصول كي نكشف عن اية ثقوب عنصرية او سياسات غير عادلة .

وهذا التمييز العنصري الإلكتروني الذي يمتد إلى الشركات والاستثمار والتعليم والصحة وكل مناحي الحياة ، يخلق شكلا جديد يمكن تسميته التمييز العنصري في الوصول إلى المعلومات والاستفادة منها . وهذا يتحتم علينا اضافة الجهود البحثية والدراسية في الجامعات والمؤتمرات الدولية لتشخيص هذه العنصرية الجديدة ومحاولة وضع الحلول لمواجهتها فكريا وحقوقيا .

ويصنع منع الفلسطينيين من الوصول إلى الإنترنت والمعلومات عبر 3G واقعا تمييزيا بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي ، فيظهِر هذا الواقع الإسرائيليين "شعبا على الشبكة OnlineNation ، وممكنين رقميا ، مواكبين للزمن وتطوراته الرقمية ، استثماريين وتنمويين" ، بينما يصير وصف الفلسطينيين اقرب الى "شعب خارج الشبكة OfflineNation ، هامشيين في العالم الرقمي ، متوقفين زمنيا ، خارج السوق وبدائيين" .

واضافة إلى ذلك ، تشكل مرحلة الدولة تحت التأسيس في فلسطين ، على جدارة عملياتها ، حالة من التخبط والتأثر بأسوأ القوانين الاقليمية التي قد تحد من حرية الرأي والتعبير وتقلل من احترام الخصوصية . وهذا العيب في السلطة الفلسطينية لا يمكن ان نحتسبه ذاتيا فقط ، بل انه يأتي جراء تأثر السلطة الضعيفة بهيمنات إقليمية ودولية تحيط بها ، تجعلها تتأخر في إصدار قوانين تحقق الوصول إلى المعلومات ، وتتيح للناس حرية الرأي والتعبير وتحمي خصوصياتهم من اية اقتحامات .

Bibliography

www.worldbank.org. Febraury 1, 2016. https://bit.ly/2C9YvLl.

Bethan McKernan and agencies. *Independent newspaper.* September 14, 2016.

http://www.bbc.co.uk. March 7, 2010. http://www.bbc.co.uk/pressoffice/pressreleases/stories/2010/03_march/07/poll.shtml.

Hutt, Rosamond. *www.weforum.org.* November 13, 2015. https://www.weforum.org/agenda/2015/11/what-are-your-digital-rights-explainer/.

Nur Arafeh, Sam Bahour, Wassim F. Abdullah. *www.al-shabaka.org.* november 9, 2015. https://al-shabaka.org/briefs/ict-the-shackled-engine-of-palestines-development/.

Palestine, Ministry of telecom. and Information Technology of. *Imposed Israeli Restrictions on the Palestinian ICT Sector.* Ministry of telecom. and Information Technology of Palestine, 2012.

Sleiman, Mariam. *Virtual Checkpoints in Palestine: Infrastructure & Digital Rights.* April 23, 2018.

wikipedia. *List of UMTS networks.* n.d.

www.article19.org. June 27, 2016. https://www.article19.org/data/files/Internet_Statement_Adopted.pdf.

www.techopedia.com. n.d.

2017. الاطرش, عزمي. الاتصالات الفلسطينية وطيف التردد. الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين

الجهاز المركز للاحصاء الفلسطيني الاحصاء. "http://www.pcbs.gov.ps". *http://www.pcbs.gov.ps.* February, 2017.

المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي حملة. تقرير "هاشتاغ فلسطين" *2017.* April، 2018.

المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الصحفة مدى. "انتهاكات الحريات الاعلامية في فلسطين- التقرير السنوي". 2017.

فراس السيد، أجرى المقابلة صالح مشارقة. اخصائي ادارة مشاريع وتسويق في شركة جوال (14 May, 2018).

فراس الصالح، أجرى المقابلة صالح مشارقة. رئيس قسم التدريب والتطوير في شركة جوال (14 May, 2018).

فراس الصالح، أجرى المقابلة صالح مشارقة. رئيس قسم التدريب والتطوير في شركة جوال (14 may, 2018).

فراس الصالح، أجرى المقابلة صالح مشارقة. رئيس قسم التدريب والتطوير في شركة جوال (14 May, 2018).

"قرار بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ م بشأن الجرائم الالكترونية." الوقائع 16 (May ٢٠١٨): 8-24.

مؤسسة الحق. *www,alhaq.org.* 9 May, 2018. http://www.alhaq.org/arabic/index.php?catid=91:2012-&id=921:2018-05-09-14-02-49&view=article&option=com_content&Itemid=231&07-14-11-00-24.

http://www.alhaq.org/arabic/index.php? .May, 2018 9 .*alhaq.org.www* .—
catid=91:2012-&id=921:2018-05-09-14-02-49&view=article&option=com_content
.Itemid=231&07-14-11-00-24

http://www.alhaq.org/arabic/index.php? .May, 2018 9 .*www.alhaq.org* .—
catid=91:2012-&id=921:2018-05-09-14-02-49&view=article&option=com_content
.Itemid=231&07-14-11-00-24

صالح مشارقة

صحافي وأستاذ إعلام في جامعة بيرزيت. يعمل حاليّاً منسقاً لوحدة الأبحاث والسياسات في مركز تطوير الإعلام. حصل على درجة البكالوريوس في الصحافة الدولية من جامعة الصداقة في موسكو، ودرجة الماجستير في دراسات الجندر من جامعة بيرزيت.

عمل مراسلاً ومحرراً صحافيّاً لسنوات طويلة في الصحف والمجلات والمواقع الفلسطينية، ويشرف على تدريب طلبة جامعة بيرزيت في جريدة الحال الشهرية. ويعمل مدربا في مهارات الكتابة الإخبارية وقضايا الجندر محليّاً وإقليميّاً.

عمل منسقا لمحور التطوير الاكاديمي في مبادرة تطوير الاعلام، واشرف على تأليف مساقات جديدة في دوائر وكليات الاعلام، هذه المساقات هي " اخلاقيات الاعلام، الاعلام والقانون، الاعلام والنوع الاجتماعي".

شارك في مؤتمرات دولية وعربية، واهتماماته التخصصية تشمل: "اخلاقيات الصحافة ومدونات السلوك المهني، الدبلوماسية الرقمية، التربية الاعلامية، حق الحصول على المعلومات".

السويد
Sverige